

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر عن محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المؤمني .

وعضوية القضاة السادة

هاني قاقيش ، مازن الفرعان ، حابس العبداللات ، محمد عبيات.

الممیز: عثمان فواز سليمان السعود .

وكيله المحامي حسام القبلان .

الممیز ضدہ : محمد علي محمود الحسن .

وكيله المحامي صبري أحمد الذيابات .

بتاريخ ٢٠١٧/٨/٨ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف إربد في القضية رقم (٥٩٦) بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٥ القاضي برد الاستئناف شكلاً والمقدم للطعن في القرار الصادر عن محكمة بداية حقوق إربد في القضية رقم (٩٣١) بتاريخ ٢٠١٢/٩/٣ القاضي : (بالإلزام المدعى عليهم بالتكافل والتضامن بدفع المبلغ المدعى به وبالبالغ ثمانية وثلاثين ألف دينار مع تضمينهم الرسوم والمصاريف ومبغ خمسة دينار أتعاب محاماً والفائدة القانونية بواقع (%) ٩٠ تحسب من تاريخ الاستحقاق وحتى السداد التام) وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف ومبغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماً .

طلباً ولأسباب الواردة في لائحة التمييز قبل التمييز شكلاً ونقض القرار الممیز موضوعاً.

الـ رـاـلـ

وبعد التدقيق والمداولة نجد أن المدعي محمد علي محمود الحسن أقام الدعوى رقم (٢٠١٢/٩٣٨) لدى محكمة بداية حقوق إريد بمواجهة المدعي عليهم علي السعواد ووالد القصاص وعثمان السعواد التي موضوعها مطالبة بـمبلغ (٣٨٠٠٠) دينار أردني .

بالاستناد إلى الواقع والأسباب الواردة بلائحة الدعوى .

وبتاريخ ٢٠١٢/٩/٣ أصدرت محكمة بداية حقوق إريد القرار رقم (٢٠١٢/٩٣٨) الذي قضت فيه بإلزام المدعي عليهم بالتكافل والتضامن بدفع المبلغ المدعي به للمدعي وبالبالغ ثمانية وثلاثين ألف دينار مع تضمينهم الرسوم والمصاريف ومبلغ خمسة دينار أتعاب محاماً والفائدة القانونية بواقع (%) تتحسب من تاريخ الاستحقاق وحتى السداد التام .

لم يقبل المدعي عليه عثمان فواز سليمان السعواد بالقرار فطعن فيه استئنافاً فقضت محكمة الاستئناف بقرارها رقم (٢٠١٤/٥٩٨٦) تاريخ ٢٠١٤/٦/٢٥ ما يلي :

رد الاستئناف شكلاً وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف التي تكبدها المستأنف عليه عن مرحلة الاستئناف ومبلغ (٢٥٠) دينار أتعاب محاماً .

لم يقبل المستأنف (المدعي عليه) عثمان السعواد بالقرار الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٧/٨/٨ .

ودون حاجة للرد على أسباب الطعن نجد أن هذا الطعن مستوجب رد شكلاً لعلة أن القرار المميز صدر وجاهياً بحق المميز بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٥ وتقدم الطاعن بلائحة التمييز بتاريخ ٢٠١٧/٨/٨ خارج المدة المنصوص عليها في المادة (١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية الأمر الذي يستوجب رد الطعن شكلاً لنقديمه خارج المدة القانونية .

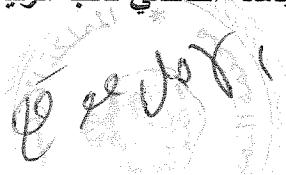
ما بعد

-٣-

وعليه وعملاً بالمادة (١٩٦) من قانون أصول المحاكمات المدنية نقرر رد الطعن التميزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٣٩ هـ الموافق ٢٠١٨/١/١٦ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



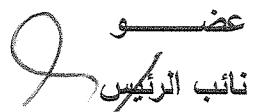
عضو

نائب الرئيس

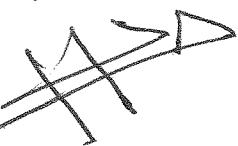


عضو

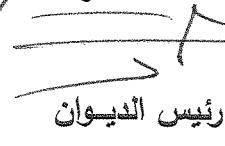
نائب الرئيس



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق / ف.أ.



lawpedia.jo

